البلدين يحمل معه ورقة عمل تتضمن ست نقاط جرى الاتفاق عليها باعتبارها تشكل قاعدة سياسية مشتركة بين سوريا والمنظمة، وملخصها: رفض مشروع ريغان واتفاقات كامب ديفيد والادارة المدنية والحكم الذاتي؛ ورفض اية مشاريع سياسية تمس حق م.ت.ف. في تمثيل الشعب الفلسطيني؛ والالتزام بقرارات قمة بغداد بشأن العلاقة مع مصر؛ والالتزام بقرارات القمة العربية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ والاحترام المتبادل للقرار الوطني المستقل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل طرف؛ وحل جميع المشاكل العالقة بما يمكن الثورة الفلسطينية من استعادة دورها واماكن تواجدها في سبيل تعزيز النضال المشترك ضد الامبريالية والصهيونية (**وكالة الانباء الفرنسية**، ١٥/٥/١٩٨٤).

ولم تقتصر الوساطات الجارية على ما تقوم به هاتان الدولتان العربيتان، فقد بذل الاتحاد السوفياتي، ايضاً، مساعي متكررة بهذا الصدد. وقد اعلنت مصادر التحالف الديمقراطي في العاصمة السورية عن توقعها بأن يقوم الاتحاد السوفياتي بدور مهم في بلورة مبادرة مشتركة مع اليمن الديمقراطية والجزائر لتصحيح مسار العلاقات السورية ـ الفلسطينية (**الحرية**، نيقوسيا، ٢٢/٥/١٩٨٤).

غير ان الوساطة العربية مع سوريا قد فشلت ولم تحقق اغراضها لجهة ازالة الخلافات بين الجانبين، الفلسطيني والسوري. فقد صرح الأخ فاروق القدومي «ابو اللطف»، رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. وامين سر اللجنة المركزية لحركة «فتح»، بان الوساطة بين دمشق والمنظمة لم تحقق اية نتائج ايجابية ملموسة. وكشف القدومي، لاول مرة، عن وجود وساطة سوفياتية، فقال «حتى وساطة موسكو مع عدن والجزائر تعثرت لازالة الخلاف القائم بين سوريا والمنظمة وان كانت موسكو وقد وعدت بمواصلة مساعيها» (**وفا**، نقلاً عن حديث القدومي لصحيفة الشرق الاوسط، ٢٣/٥/١٩٨٤).

وقد اشار القدومي الى زيارته لدمشق واجتماعه مع الرئيس السوري، موضحاً انه لم يلمس لدى المسؤولين السوريين استعداداً كاملاً لمناقشة مسألة عودة العلاقات بشكل موسع مع منظمة التحرير الفلسطينية (**المصدر نفسه**).

وفي هذه الاجواء، قيم بعض القادة الفلسطينيين نتائج الجولة الثانية من الحوار؛ فوصفها خليل الوزير، رئيس وفد «فتح» في المفاوضات مع التحالف الديمقراطي، بانها متميزة، وبأن البحث فيها تركز حول ايجاد قواسم مشتركة في المواقف السياسية، وتحديد موعد انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني. كما نفى ان تكون جولة الحوار قد فشلت (**الرأي**، عمان، ٢٥/٥/٨٤).

اما السيد جميل هلال، عضو وفد القيادة المشتركة للجبهتين، الديمقراطية والشعبية، فقد نفى ان يكون قد تم الاتفاق على عقد المجلس الوطني خلال جولتي الحوار في الجزائر في شهر تموز (يوليو) (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ٢٩/٥/١٩٨٤).

حوار عدن ـ الجولة الثالثة

بدأت هذه الجولة يوم ٨/٨/١٩٨٤ في عدن. وقد رأس وفد «فتح» خليل الوزير، ومثل الجبهة الديمقراطية ياسر عبد ربه، والشعبية ابو علي مصطفى، والحزب الشيوعي سليمان النجاب. وتوقعت الدوائر الفلسطينية ان تكون هذه الجولة هي الاخيرة، كما حث وفد اليمن الديمقراطية ووفد الجزائر، المراقبان، المتحاورين على الخروج باتفاق شامل بينهم.

وعرضت حركة «فتح» ورقة عمل تنظيمية جديدة امام التحالف الديمقراطي، تضمنت اقتراحات بتوسيع اللجنة التنفيذية وزيادة عضوين للشعبية والديمقراطية وعضو لكل فصيل شارك في الحوار وتقليص عدد الاعضاء المستقلين في اللجنة بحيث لا يزيد على اربعة. كما تضمنت ورقة «فتح» اقتراحات بانتخاب مجلس مركزي في المجلس الوطني، وباعتماد الأسس الجبهوية للمحافظة على دوائر ومؤسسات منظمة التحرير، وبتعيين نائب او نواب لرئيسي المجلسين، الوطني والمركزي. اما بالنسبة للحركة الانشقاقية، فان ورقة «فتح» رفضت امكانية الوحدة معها. واتضح من سير مباحثات الحوار ان «فتح» ارادت من طرح ورقة عملها اتاحة المجال امام اطراف الحوار لتحديد ردودهم. واتفق على ابقاء الاجتماعات مدة اسبوع اخر. ورغم الجهود التي بذلت للتوفيق بين وجهات النظر، فان بعض العقبات ظل عالقاً بانتظار اجوبة القيادات المتحاورة من دمشق (**القبس**، الكويت، ١٦/٨/١٩٨٤).

وبعد اجتماعات متصلة في دمشق بين التحالفين، الديمقراطي والوطني، حضرتها قيادات الصف الاول، اتفق الجانبان على مواصلة الحوار مع اللجنة المركزية لحركة «فتح» (**السفير**، بيروت، ١٧/٦/١٩٨٤).

واعلن ياسر عبد ربه عن التحالف الديمقراطي، عقب الاجتماعات المتوالية في دمشق مع التحالف الوطني، ان بيان عدن الذي سيصدر عن جولة الحوار القادمة هو بيان تاريخي سيفتح المجال واسعاً لبدء